JIQSA 1 (2016): 187–192

القرآن: ما بعد أبي زيد وما قبل المصحف

علي مبروك†

موجز

هذا البحث القصير يستكمل عمل نصر حامد أبو زيد ويناقش موضوع التطابق بين قرآن"المصحف" وقرآن "اللوح المحفوظ." ويجد الدكتور علي مبروك في التراث الإسلامي نفسه ما ينفي ذلك التطابق المفترض، بل وأن "الشرط الإنساني" لعب دوراً هامّاً في إعطاء قرآن المصحف الشكل الذي استقرّ عليه بعد وفاة النبيّ محمّد. ويستشهد تحليله بأقوال الصحابة في أمر الاختلاف بين مصاحفهم على مستوى السور والآيات والكلمات. ويشير البحث أنّ عدم وجود التطابق الراهن قد يعني أنّ محمّداً النبيّ أراد أن يترك القرآن خطاباً مفتوحاً.

THE QUR'ĀN: BETWEEN ABŪ ZAYD AND THE *MUṢḤAF*

ALI MABROUK†

Abstract

This paper is inspired by the work of Nasr Hamid Abu Zayd (d. 2010) and inquires whether the extant text of the Qur'ān (*muṣḥaf*) is identical to the Qur'ān of the divine "preserved tablet" (*al-lawḥ al-maḥfūẓ*). Dr. Ali Mabrouk finds within Islamic tradition itself evidence against such a correspondence and, furthermore, that the "human factor" played an important role in giving shape to the current qur'ānic text after the death of the Prophet Muḥammad. The paper cites traditions ascribed to the Companions of Muḥammad, demonstrating differences in the number and order of *sūrah*s, as well as the number of verses and words. In conclusion, the paper asks if the cited differences and the lack of correspondence means that Muḥammad considered the Qur'ān an open and continuing discourse.

doi: http://dx.doi.org/10.5913/jiqsa.1.2017.a010

علي مبروك (١٩٦١ - ٢٠١٦)

توفي الدكتور والمفكر الكبير علي مبروك، أستاذ الفلسفة الإسلامية والكلام بجامعة القاهرة، يوم ٢٠ مارس / آذار، ٢٠١٦ م. كان الدكتور علي معروفاً بإنتاجه الفكري الواسع والذي تضمن كتاب "نصوص حول القرآن: في السعي وراء القرآن الحي" (٢٠١٤). حظيت جامعات ومؤسسات دولية عديدة بحراكه الفكري الثري، إذ كان يستكمل عمل أستاذه المرحوم والمفكر الكبير أيضاً الدكتور نصر حامد أبو زيد. وكانت آخر هدية استقبلتها الجمعية الدولية للدراسات القرآنية من الدكتور علي مبروك هي هذا المقال الوجيز.

***

إذا كانت مقاربة أبي زيد للقرآن قد ابتدأت من التعاطي معه كنص، ثم تطورت إلى حيث راح يقاربه كخطاب، فإن أهم ما يمكن ملاحظته على هذه المقاربة أنها – في مستوييها – تنطلق من القرآن كواقعة مكتملة في المصحف. وإذ تكاد المقاربة النصيّة للقرآن تنبني على كونه "مدونٌ بين دفتي المصحف،" فإنه يبدو أن الوقت لم يتوفر لأبي زيد[1] لقراءة المآلات التي تنشأ عن مقاربته للقرآن كخطاب؛ وبالخصوص على صعيد لغته وتاريخه. وإذن فالأمر في حاجة لمتابعة التداعيات المصاحبة لسيرورة الانتقال من قرآن (النبي) إلى مصحف (عثمان).

وهنا يلزم التنويه بما يكاد أن يكون من الثوابت الراسخة في وعي المسلمين على العموم أن الشكل الذي استقر عليه القرآن (تركيباً وترتيباً ولغةً) في المصحف هو ذات الشكل الذي تركه عليه النبي الكريم؛ وبما يعنيه ذلك من الاعتقاد الجازم في تطابق القرآن مع المصحف. ولسوء الحظ، فإن ثمة ما يخلخل هذا التصور المستقر، ويفتح الباب أمام افتراض عدم التطابق بينهما؛ حيث إن خمس عشرة سنةً تفصل بين القرآن الذي تركه النبي عند وفاته وبين المصحف الإمام الذي أقره الخليفة الثالث عثمان (بعد عامين تقريباً من ابتداء ولايته) كانت زاخرة – سواء على مستوى التركيب أو اللغة – بما يحيل إلى اختلاف المسلمين في القرآن "حتى كاد يكون بينهم فتنة."[2] وبالطبع فإن بلوغ الاختلاف إلى حد الفتنة إنما يعكس مدى اتساعه وشموله على هذا النحو المُهدد.

---

1. في دراسته المُعنونة: مقاربة جديدة للقرآن: من النص إلى الخطاب، يقول أبو زيد: "سأحاول في ما يلي إبراز بعض الخصائص الخطابية في القرآن؛ لأن دراسة مستفيضة تحتاج إلى مجلد أضخم، أتمنى أن تكون الأمثلة التالية بمثابة مخطط لهذا المشروع." انظر: نصر حامد أبو زيد، التجديد والتحريم والتأويل (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2010)، ص 216.

2. ابن ابي داود السجستاني، كتاب المصاحف، تحقيق: محب الدين عبد السبحان واعظ (ط 2؛ بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2002)، ص 202. حيث يرُوى عن عثمان أنه "خطب الناس ثم قال: إنما قبُض نبيكم منذ خمس عشرة سنة، وقد اختلفتم في القرآن." انظر: المصدر السابق، ص 209.

وبالرغم من الخطر الداهم للفتنة على وحدة الجماعة، فإنه يبدو أن اختلاف المسلمين حول القرآن تبدى، من جهة، في تعدد القراءات (على أن يكون مفهوماً أن الأمر بخصوص هذا الاختلاف لا يتصل بالتباين حول مخارج الألفاظ وكيفية نطقها، بل يتجاوزه إلى إبدال الألفاظ والحروف بأخرى غيرها)، وفي الشكل أو التركيب (البنائي) والترتيب الذي استقر عليه القرآن في المصحف. وبالطبع فإن ذلك يعني أن الفترة السابقة على تثبيت القرآن في المصحف قد اتسعت لضروبٍ من التدخل الإنساني في القرآن؛ على النحو الذي يحيل إلى استحالة أن يكون المصحف مطابقاً للقرآن الذي تركه النبي قبل وفاته. فالاختلاف الذي حفظته المصادر حول اللغة والتركيب البنائي يعني أن وجهاً واحداً من هذه الاختلافات هو الذي جرى تثبيته في المصحف، وأنه لا يوجد ما يقطع بأن هذا الوجه، دون غيره، كان هو ذلك الذي تركه النبي عند وفاته. وغنيٌّ عن البيان أن ذلك يعني أن الشكل الذي جرى به تثبيت القرآن في المصحف (لغةً وتركيباً) قد شهد نوعاً من التدخل من الإنساني؛ على النحو الذي يؤول إلى استحالة النظر إلى هذا الشكل على أنه انعكاسٌ مطابق للقرآن القائم في الأزل، بما هو صفة الله القديمة.

إنَّ "القرآن الكريم الذي يتداوله المسلمون اليوم بين دفتي المصحف لم يكن على هذا الترتيب في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم. فقد قُبِضَ عليه السلام ولم يكن القرآن جُمِعَ في شيء."[3] فقد "كان القرآن كُتب كله في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكن غير مجموع في موضعٍ واحد، ولا مُرَتب السور."[4] وكان مما ترتب على ذلك أن أصبح لكل واحدٍ من الصحابة الكبار مجموعه الذي يخصه من القرآن؛ والذي اصطُلِحَ على تسميته بالمصحف.[5] وهكذا تعددت المصاحف المنسوبة لأصحابها؛ والتي كانت نسبتها لأصحابها مرتبطةً بمخالفتها للمصحف الإمام الذي جرى الإجماع عليه؛ فإنما "قلنا مصحف فلان لِما خالف مصحفنا (يعني الإمام) من الخط أو الزيادة أو النقصان."[6] بل إنه وحتى بعد وضع المصحف الإمام، فإن ثمة من أصحاب هذه المصاحف من تمسك بمصحفه، رغم مخالفته لمصحف عثمان؛ ومن هنا ما قيل من أن "ابن مسعود لما حضر مصحف عثمان إلى الكوفة لم يوافق على

---

3. ابن الزبير الغرناطي، البرهان في ترتيب سور القرآن، دراسة وتحقيق: محمد شعباني (المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1990)، ص 21 من المقدمة.

4. جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (دمشق: مؤسسة الرسالة ناشرون، 1429/2008)، ص 129.

5. أورد السيوطي عن كتاب المصاحف لابن إشتة أن "أول من جمع القرآن في مصحف (هو) سالم مولى أبي حُذيفة، أقسم لا يرتدي برداء حتى يجمعه، فجمعه، ثم ائتمِروا: ما يسمونه؟ فقال بعضهم: سموه السفر، قال: ذلك اسمٌ تسميه اليهود، فكرهوه، فقال: رأيت مثله بالحبشة يُسمى المصحف، فاجتمع رأيهم على أن يسموه المصحف." انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (سبق ذكره)، ص 130.

6. السجستاني، كتاب المصاحف (سبق ذكره)، ص 283–284.

الرجوع عن قراءته، ولا على إعدام مصحفه، فكان تأليف (ترتيب) مصحفه مغايراً لتأليف مصحف عثمان"[7]؛ وبما لابد أن يدل عليه ذلك من أن الشكل أو الترتيب الراهن الذي استقر عليه القرآن لم يكن هو الشكل الذي تركه عليه النبي، وذلك على فرض أن الترتيب الذي تركه عليه قد كان أصلاً هو ترتيبه في اللوح المحفوظ. وبالرغم من ذلك فإن ثمة من يقطع – وأعني به البغوي في <شرح السنَّة> – بأن القرآن "مكتوبٌ في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب."[8]

وفي تفسير عدم جمع النبي للقرآن في المصحف، فإن ثمة من مضى إلى أنه "إنما لم يَجمع (النبي) صلى الله عليه وسلم القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته."[9] وبالطبع فإنه كان يمكن قبول مثل هذا التفسير لو أن النبي كان قد قُبض قبل أن يكتمل نزول الوحي؛ وهو ما تعارضه الرواية عن ابن عباس من أنه "كان بين نزول آخر آية (من القرآن) وبين موت النبي صلى الله عليه وسلم أحد وثمانون يوماً."[10] وحتى على فرض أن المدة الفاصلة بين نزول آخر آية من القرآن وبين موت النبي كانت – حسب رواية أخرى – بضع أيام فقط، فإن ترك النبي للقرآن على غير الشكل والترتيب الذي استقر عليه بعد رحيله إنما يعني أنه قد أراد للقرآن أن يظل خطاباً مفتوحاً.[11] ولقد ظل القرآن هكذا لمدة خمس عشرة سنة حتى اتخذ الشكل والترتيب الراهن الذي استقر عليه مع الخليفة الثالث عثمان؛ وهو الترتيب الذي جرى التأكيد على أنه من فعل البشر. حيث إنه "لما كُتِب مصحف عثمان رتبوه (يعني الناس) على ما هو عليه الآن."[12] ومما استدل به على أن ترتيب السور كان باجتهاد الصحابة "اختلاف مصاحف السلف في ترتيب السور؛ فمنهم من رتبها على النزول، وهو مصحف عليّ، كان أوله *اقرأ* ثم البواقي على ترتيب نزول المكي ثم المدني، ثم كان أول مصحف ابن مسعود *البقرة* ثم *النساء* ثم *آل عمران* على اختلاف شديد، وكذا مصحف أُبيّ بن كعب وغيره."[13] وهنا يلزم التنويه بأنه إذا كان القائلون بأن ترتيب سور القرآن هو باجتهاد من الصحابة يستندون إلى وقائع عينية

---

7. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد القادر شيبة الحمد (المملكة السعودية: مطبعة العبيكان، 2001)، ج 8 ص 668.
8. المصدر السابق، ص 137.
9. المصدر السابق، ص 921. وانظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم (القاهرة: دار التراث، 1957)، ج 1 ص 235.
10. المصدر السابق، ص 67.
11. لعل من المفيد الإشارة إلى أن كلمة سورة مُشتقة من "سور المدينة، لإحاطتها بآياتها واجتماعها، كاجتماع البيوت بالسور، ومنه السوار لإحاطته بالساعد." وبالطبع فإن وظائف السور تتجاوز مجرد الإحاطة بالشيء إلى إغلاقه وتحصينه أمام أي تدخل بالرفع منه بالذات. انظر: المصدر السابق، ص 118.
12. العسقلاني، فتح الباري (سبق ذكره)، ج 8 ص 668.
13. السيوطي، أسرار ترتيب القرآن، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا (القاهرة: دار الاعتصام، 1976)، ص 68 .

تتعلق بوجود مصاحف مختلفة الترتيب (لعليٍّ وابن مسعود وأُبيّ)[14]، فإن أصحاب الرأي القائل بأن هذا الترتيب قد كان بتوقيف من النبي لا يجدون ما يستندون إليه في هذا التقرير إلا بعض الروايات التي تجري نسبتها إلى النبي؛ وعلى النحو الذي توضع معه "الرواية" في مواجهة "الواقعة".

ولعل هذا الانفتاح الذي ترك النبي عليه القرآن هو ما يقف وراء ضروب الاختلاف حول عدد سور القرآن وآياته وكلماته وحروفه.[15] فأما سوره "فقال أبو الحسين بن المنادي: جميع سور القرآن في تأليف زيد بن ثابت على عهد الصدِّيق وذي النورين مائة وأربع عشرة سورة، فيهن الفاتحة والتوبة والمعوذتان، وذلك هو الذي في أيدي أهل قبلتنا. وجملة سوره على ما ذُكِر عن أُبيّ بن كعب رضيّ الله عنه مائة وست عشرة سورة. وكان ابن مسعود رضيّ الله عنه يُسقِط المعوذتين، فنقصت جملته سورتين عن جملة زيد. وكان أُبيّ بن كعب يلحقهما ويُزيد إليهما سورتين هما الحَفد والخَلع."[16] وبخصوص الآيات، فإن "عدد آي القرآن مُختَلَفٌ فيه على حسب اختلاف العادّين. والعدد منسوبٌ إلى خمسة بلدان هي مكة والمدينة والكوفة والبصرة والشام."[17] وإذ يُقال إنَّ "سبب اختلاف السلف في عدد الآي: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقف على رؤوس الآي للتوقيف، فإذا عُلِم محلها وصل للتمام، فيحسب

14. وحين يتعلق الأمر بأُبيٍ ابن كعب بالذات فإنه يلزم اعتباره من الحجج أصحاب السيادة العليا في كل ما يتعلق بالقرآن؛ وبمعنى أنه يستحيل اعتباره من الذين فات عليهم العلم بترتيب سور القرآن الموقوف عليه من النبي. فقد "جاء في الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبيّ ابن كعب: إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن، قال: آلله سماني؟ قال: نعم، وقد ذُكرت عند رب العالمين، قال: وذرفت عيناه. اشتهر بين الناس بأن أُبيٌ أقرؤكم." وبالطبع فإنه يستحيل فيمن طلب الله من النبي أن يقرأ عليه القرآن أن يغيب عنه الترتيب الذي جعله الله أو النبي للقرآن. وقد قيل في سبب قراءة النبي للقرآن على أُبيّ أن "المُراد العرض على أُبيّ ليتعلم منه القراءة ويتثبَّت فيها، وليكون عرض القرآن سنة، وللتنبيه على فضيلة أُبيّ ابن كعب وتقدمه في حفظ القرآن." انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (سبق ذكره)، ج 7 ص 96.

15. ولا يقف الأمر عند مجرد ذلك، بل يتجاوز إلى ترتيب العقوبات المقررة على حسب احتياج الواقع؛ وذلك ما جرى تقريباً بخصوص العقوبات المقررة للزنا. فإذ استقرت المدونة التقليدية على أن الإمساك والحبس في البيوت كان أولاً ثم تلاه الإيذاء باللسان، فالجلد أخيراً، فإن "فرقة قالت: بل كان الإيذاء هو الأول، ثم نُسخ بالإمساك (في البيوت)، ولكن التلاوة قدَّمت وأخَّرت (كما) ذكر ابن فورك." وهكذا فإن التقديم والتأخير في ترتيب التلاوة قد انعكس على ترتيب العقوبة؛ وبما يعنيه ذلك من أن ترتيب التلاوة يتجاوب مع منطق الاحتياج الإنساني. انظر: سعد المرصفي، شبهات حول أحاديث الرجم وردها (الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، 1994)، ص 17.

16. ابن الجوزي، فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، تحقيق: حسن ضياء الدين عمر (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1987)، ص 234–235. وقد أورد السيوطي ما يفيد أن عليّ بن أبي طالب قد علَّم سورتي الحَفد والخَلع الزائدتين عند أُبيّ بن كعب، وأن عمر بن الخطاب قد قَنت بهما. انظر: السيوطي، الإتقان (سبق ذكره)، ص 143–144.

17. ابن الجوزي، فنون الأفنان (سبق ذكره)، ص 632–732.

السامع حينئذ أنها ليست فاصلة."[18] وهكذا فإن الشرط الإنساني يدخل في تعداد الآيات؛ وبما يعنيه ذلك من أن التعداد المتحقق في المصاحف المتباينة، لآي القرآن، يخلخل فكرة أن يكون عدد الآيات في المصحف القائم بأيدي المسلمين الآن هو نفس عددها في اللوح المحفوظ، بحسب ما يروج أصحاب القول بأن ما في المصحف هو انعكاسٌ مطابق لما في اللوح المحفوظ من دون أن يكون للشرط الإنساني الخاص بالمتلقين أدنى تأثير في ذلك.

وإذا جاز قبول الاختلاف بخصوص عدد السور والآيات لارتباطه بالشرط الإنساني المتمثل في طريقة أداء النبي للقرآن من جهة، وفي كيفية تلقي السامعين له من جهة أخرى، فإن الاختلاف لا يجوز أبداً بخصوص عدد كلمات القرآن. إذ تبقى الكلمات بمثابة الوحدات الأولية الصغرى التي يمكن أن تدخل في تراكيب (آيات وسور) يجوز الاختلاف بشأن أعدادها، بينما ينبغي أن تظل أعدادها – هي نفسها – ثابتة وغير قابلة للتغيُّر. فالتراكيب قد تتباين عدداً بحسب طرائق التعامل معها، بينما تظل الوحدات الأولية التي تتشكَل منها هذه التراكيب ثابتة. ولسوء الحظ فإن الاختلاف حول عدد كلمات القرآن ليس من النوع الذي يمكن تجاهله؛ لضآلة الفارق بين التعدادات المذكورة للكلمات. إذ يروي "المنهال بن عمرو عن ابن مسعود أنه قال: كلام القرآن سبعٌ وسبعون ألف كلمة وتسعمائة كلمة وأربع وثلاثون كلمة. وروي عن مجاهد وابن جبير: سبع وسبعون ألف كلمة وأربعمائة وسبع وثلاثون كلمة. وروي عن عطاء بن يسار: تسع وسبعون ألف كلمة ومائتان وسبع وسبعون كلمة. وعن أبي المعافي يزيد بن عبد الواحد الضرير أنه قال: ست وسبعون ألف كلمة."[19] وهكذا يصل الفارق بين بعض العادّين إلى أكثر من ثلاثة آلاف كلمة تقريباً؛ وهو ما يجاوز حجم سورة متوسطة الطول من القرآن. وبالطبع فإنه لو كان النبي، قبل رحيله، قد وضع للقرآن شكله النهائي الذي كان يريد له أن يستقر عليه لما كان لمثل هذه الاختلافات أن تنشأ أبداً. لكنه يبقى أن هذه الاختلافات تظل كاشفةً عن دورٍ للمتلقين في تركيب القرآن على النحو الذي استقر عليه في المصحف؛ وبكيفية يتأكَد فيها عدم التطابق بين قرآن "المصحف" وقرآن "اللوح المحفوظ." ولعل غياب مثل هذا التطابق يبدو حجر الزاوية في السعي إلى استعادة "الطبيعة التداولية للقرآن بوصفه خطابات متعددة السياقات من جهة، ومتعددة المستقبلين التاريخيين من جهة أخرى."[20]

18. السيوطي، الإتقان (سبق ذكره)، ص 146.
19. ابن الجوزي، فنون الأفنان (سبق ذكره)، ص 245.
20. أبو زيد، التجديد (سبق ذكره)، ص 200.